

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٨٢

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٥ صباحاً

الرئيس: السيد ستيفن كونغستاد (النرويج)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02555(A)



* 1 7 0 2 5 5 5 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٨٢ لمؤتمر نزع السلاح.

ويسرني أن أخبركم بأننا تلقينا طلباً من وفد يرغب في المشاركة في أعمالنا بصفة دولة غير عضو. والطلب معروض عليكم بوصفه الوثيقة Add./٥٩٣CD/WP.٣. هل من تعليقات على هذا الطلب؟ أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي الآن بأن أعلق الجلسة لحظة قصيرة بغرض

إتاحة الفرصة لممثلي دولة بوليفيا المتعددة القوميات ليأخذوا مقاعدكم في قاعة المجلس.

عُلمت الجلسة لحظة قصيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. وقبل أن أواصل، أود أن أبلغكم بأن

جلسة عامة ستعقد يوم الخميس ١٧ آذار/مارس، على الساعة العاشرة صباحاً، في هذه القاعة.

وتعلمون جميعاً أننا عقدنا، بعد الجلسة العامة الأسبوع الماضي، مشاورات مفتوحة غير رسمية بشأن جميع المقترحات لبرنامج عمل بعد ظهر يوم ٨ آذار/مارس. وأود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في هذه المشاورات على إسهاماتها القيمة.

والآن، أعطي الكلمة إلى أي وفد يرغب في التعليق على برنامج عملنا أو الإبداء ببيان

بشأن ما يريد. على قائمة المتكلمين ممثل الجزائر، السيد جوامع. الكلمة لكم، سيدي.

السيد جوامع (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية بأن أقدم

إليكم تهاني وفد الجزائر بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، السيد إيموزي، على عمله الملحوظ وعلى جهوده لتهيئة الظروف المواتية لاعتماد المؤتمر برنامج عمله. وأود أن أغتنم الفرصة أيضاً للثناء على الأمين العام للمؤتمر، السيد مايكل مولر، وعلى فريقه، لما بذلوه من جهود وقدموه من دعم لأعمالنا. ونعرب عن شكرنا أيضاً للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، الذي يثبت حضوره بيننا في افتتاح هذه الدورة التزام الأمم المتحدة الثابت بنزع السلاح. وأرجو أن تسمحوا لي أيضاً بالإعراب عن ترحيبنا الحار بوكيلة الأمين العام، السيدة سليمان، وبالسفراء الذي اعتمدوا مؤخراً لدى مؤتمر نزع السلاح. أرجو أن يتكلل مقامهم هنا في جنيف بالنجاح. وتؤيد الجزائر البيان الذي أدلت به كينيا باسم مجموعة ال ٢١.

وتولي الجزائر اهتماماً كبيراً لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة

المعنية بقضايا نزع السلاح، وتعرب عن قلقها إزاء المأزق الذي يوجد فيه المؤتمر. ولا نزال نعتقد أنه لا يمكن عزو هذا الوضع إلى عجز مهام المؤتمر أو نظامه الداخلي، وإنما إلى عدم وجود إرادة جديدة حقيقية لدى الدول الأعضاء من أجل تناول مجمل قضايا الساعة في المؤتمر. ومن المهم في هذا السياق أن نكون، نحن الدول الأعضاء، في مستوى تطلعات المجتمع الدولي، وهي تطلعات تتجاوز اهتماماتنا الخاصة المتعلقة بالأمن وبمصالح كل منا، وتخطبنا من أجل تغليب روح الحوار، بما في ذلك اعتماد برنامج عمل كامل ومتوازن، أسوةً بروح التعاون التي أدت إلى اعتماد المقرر CD/1864 في عام ٢٠٠٩.

ويؤكد وفد بلدي بلداً مجدداً التزام الجزائر بالمساهمة بفاعلية في كل مبادرة تهدف إلى إرساء أسس متينة وثابتة من أجل السلام والأمن، الأمر الذي يستلزم بدهاء التعاون لخدمة الأمن المشترك المبني على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن مستعدون، في هذا الصدد، للانخراط في كل مبادرة ترمي إلى استئناف أعمال المؤتمر. ولا أحد يجهد الخاطر الذي تمثله الأسلحة النووية، ليس على السلم والأمن الدوليين فحسب، بل على الوجود الإنساني نفسه أيضاً. فهي تمثل أولى الأولويات التي يجب أن ننكب عليها. ويذكر وفد بلدي في هذا السياق بموقف بلدي الثابت، الذي لا يفتأ يدعو، في محافل دولية شتى، إلى نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. فاستناداً إلى هذا المنطق أيدت الجزائر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الوجيهة التي تتعلق بهذه المسألة.

وتشاطر الجزائر الأهداف المحددة في القرارات المتصلة بالمسائل الجديدة التي اعتمدت في الدورة السابقة، وهي الدورة السبعون، أي القرار ٣٣/٧٠ المعنون "المضني" عندما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، والقرار ٤٧/٧٠ المعنون "العواقب الإنسانية للأسلحة النووية"، والقرار ٤٨/٧٠ المعنون "التعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها"، والقرار ٥٠/٧٠ المعنون "الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية"، والقرار ٥٧/٧٠ المعنون "الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية". وستشارك الجزائر بجمّة في المداولات التي ستجرى في إطار "الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدراسة الموضوعية للتدابير القانونية الملموسة والفعالة والأحكام والمعايير القانونية اللازمة لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه"، أملاً أن تستحث هذه العملية انطلاقة حقيقية في المؤتمر.

وتفي الجزائر بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين التي قطعتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعد حجز الزاوية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونحن حريصون على تجديد الدعوة إلى احترام المعاهدة وتنفيذ جميع أحكامها فعلياً وإلى تصديق جميع الدول عليها إن هي لم تفعل بعد. ويؤكد وفد بلدي واجب احترام تنفيذ القرارات المتخذة في إطار المعاهدة، لا سيما قرارات عام ١٩٩٥ وخطة عمل عام ٢٠١٠، المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على غرار المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، بما فيها تلك التي أنشئت في أفريقيا بواسطة معاهدة بليندابا، والجزائر طرف فيها.

والجزائر ملتزمة التزاماً جازماً بنزع السلاح النووي. وتحث الدول الحائزة لأسلحة نووية على تنفيذ تعهداتها بإزالة ترساناتها النووية واحترام التزاماتها الرسمية المستمدة من المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أكدها الرأي الاستشاري للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن "الالتزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجوانبه كافة في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة". ومن المهم أيضاً أن يهتم المؤتمر بالمطالبات المشروعة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية المتعلقة بضمانات الأمن السلبية في إطار صك دولي ملزم قانوناً ويحظر، بوضوح ومصداقية، استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لأي سبب من الأسباب ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة.

وبالمثل، من الوجهة أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ وتُبرم معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية. ويود وفد بلدي التذكير بوجاهة معاهدة عام ١٩٦٧ بشأن الفضاء الخارجي، وهو يشاطر الرأي الذي يذهب إلى أن مشروع المعاهدة بشأن حظر تسليح الفضاء الخارجي، الذي اقترحتة كل من الصين والاتحاد الروسي، ومدونة السلوك بشأن الأنشطة في الفضاء، التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي، يعدّان مسارين واعدين في هذا الصدد.

ويرحب وفد بلدي بالحركية التي اتسمت بها أعمالنا في بداية الدورة والتي يدل عليها عدد المقترحات المبتكرة المقدمة في إطار برنامج العمل. ونود أن نشي على جهود الدول التي تقدمت بهذه المقترحات. وتجسد هذه الجهود حسن نية هذه الدول واهتمامها بالمؤتمر. والمقترحات قيد البحث حالياً وتحظى بالاهتمام الذي تستحقه. وعن مقترح نيجيريا، نرى أن ميزته تكمن في كونه يتناول بشكل شامل ومتوازن المسائل الجوهرية الأربع المدرجة في جدول الأعمال وأنه قد يكون منطلق مشاورات تقوم على توافق الآراء المحرز حتى الآن، قصد الاستمرار في العمل على المسائل الجوهرية داخل المؤتمر ريثما يتم التوصل إلى اتفاق على عناصر تقنية لمفاوضات ممكنة. ورحبنا باهتمام أيضاً بالمقترح الروسي الذي يُبنى بحسن النية والذي يروم الشروع في التفاوض، داخل مؤتمر نزع السلاح، بشأن صك متعدد الأطراف لقمع الإرهاب الكيماوي، وفي مناقشات تهدف إلى إحصاء التدابير الفعالة المتعلقة بالمسائل الجوهرية الأربع لمؤتمر نزع السلاح وصياغتها والتوصية بها. وبالنظر إلى الطابع المعقد والتقني للمسألة الأولى، نرى من الحكمة عقد مشاورات في نيويورك ولاهاي لمزيد توضيح هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر على بيانه. المتحدث التالي في القائمة هو ممثل كندا. الكلمة لكم، سيدي.

السيد دافيسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نشكر الاتحاد الروسي على مساهمته بمقترح برنامج عمل جديد لمحاولة الخروج من المأزق في مؤتمر نزع السلاح. ونحن أيضاً متلهفون لاستئناف المؤتمر عمله المتعلق بنزع السلاح. لكن كندا ترى أن أي نظر في مسألة وضع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي في المؤتمر إنما هو ازدواجي بدون أي داع. ففضية الجهات الفاعلة من غير الدول وانطباق اتفاقية الأسلحة الكيميائية عليها أو التزامات الدول بمنع حصول تلك الجهات على الأسلحة الكيميائية هي أصلاً موضوع بحث فريق عامل تابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب أولاً وقبل كل شيء استكمال هذه العملية وتقييم نتائجها قبل اتخاذ أي قرار بشأن الإجراءات الإضافية التي قد يستلزمها الأمر. وبدون استباق نتائج الفريق العامل، نظل غير مقتنعين بضرورة اتخاذ تدابير جديدة ملزمة قانوناً. ونحن واثقون من أن الاتفاق بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل التنفيذ الكامل للتدابير الوقائية بموجب الاتفاقية ينبغي أن يكون كافياً لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على السلائف الكيميائية.

وإذا استوجب الأمر صكاً جديداً ملزماً قانوناً، يكون من الأفضل تناوله في سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفه بروتوكولاً، بدلاً من أن يكون صكاً قائماً بذاته يُتفاوض بشأنه في مؤتمر نزع السلاح.

وأخيراً، تتضمن أصلاً اتفاقية الأمم المتحدة لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل - التي تضم ١٦٨ دولة طرفاً - أحكاماً تلزم الدول الأطراف بتجريم استخدام الأفراد أجهزة تستعمل مواد كيميائية، إلى جانب الجرائم الفرعية. وتتضمن الاتفاقية أيضاً أحكاماً بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل المعلومات، والمقاضاة، وتسليم المطلوبين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كندا على بيانه. هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة؟ أرى وفد سويسرا؛ الكلمة لكم، سعادة السفير.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب لكم عن امتناني، سيدي الرئيس، على الطريقة السديدة التي أدتكم بها مهمتكم، وكذلك كل الجهود التي بذلتوها لتجاوز العقبات القائمة في مؤتمر نزع السلاح منذ نحو عشرين سنة.

بين أيدينا مشاريع برامج عمل عدة. وهذا الوضع غير المألوف نوعاً ما يستحق الترحيب، بمعنى أنه يبين اهتمام أعضاء المؤتمر بإيجاد سبيل يسمح له بالمضي قدماً. ومن الضروري الآن العمل بسرعة على أساس هذه المشاريع المتنوعة بالنظر إلى مدى تقدم الجدول الزمني وإذا كنا نريد الاستفادة من هذه الحركية الإيجابية.

واسمحوا لي، في هذا السياق، بأن أشير إلى بعض الاعتبارات. نشكر الاتحاد الروسي على مقترحه المبتكر الداعي إلى تركيز أعمالنا على التفاوض بشأن صك لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي. ويبين تبادل الآراء الأول بخصوص هذا الموضوع أنه يجب توضيح جملة من العناصر قبل تحديد ما إذا كان ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يسلك هذا المسار. وينطبق ذلك مثلاً على مسألة الثغرة القانونية التي نسعى إلى سدّها. ونأمل في هذا الصدد التذكير بأن حظر أي هجوم بأسلحة كيميائية من قبل جهات من الدول أو من غيرها مكرّس بوضوح في القانون الدولي، سواء من خلال قانون المعاهدات أو القانون العرفي. ويجدر أيضاً توضيح ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الأنسب للتفاوض بشأن موضوع من هذا القبيل. ومنتظر بكل اهتمام المذكورة التفسيرية بشأن هذه العناصر المختلفة وعناصر أخرى أعلنتها الاتحاد الروسي للأسابيع القادمة.

غير أن توضيح مختلف المسائل المتعلقة سيستوجب جهوداً عدة وبعض الوقت، وذلك دون نتيجة غير مؤكدة. ويبدو لنا من السديد والمناسب في هذا السياق التقدم في اتجاهين متوازيين، أي أن يُعتمد دون إبطاء برنامج عمل يركز على المواضيع المركزية على جدول أعمال المؤتمر مع الاستمرار في النظر في المقترح الداعي إلى الشروع في مفاوضات بشأن صك يتعلق بقمع أعمال الإرهاب الكيميائي. ومن شأن نخب من هذا القبيل أن يسمح للمؤتمر بالإسراع بالعمل مع الاحتفاظ بإمكانية الشروع خلال العام في مفاوضات إذا تبين أن المشاورات بخصوص المقترح الروسي مقنعة.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل الذي ينبغي اعتماده دون تأخير، يبدو لنا أن مقترح المملكة المتحدة هو الأكمل. وسبق أن أكدنا قبل بضعة أسابيع أن برنامج العمل ينبغي، من وجهة نظرنا، أن يمكن من بدء المفاوضات أو يسمح لنا على الأقل بالتقدم في هذا الاتجاه. ويبدو لنا أن مشروع برنامج العمل البريطاني يلي هذا المطلب تماماً، إذ إنه يهدف إلى تحديد التدابير الفعالة وصياغتها والتوصية بها، بما فيها التدابير ذات الطابع القانوني. ثم إن وضعه نزع السلاح النووي في صلب المناقشات، في الوقت الذي يسمح فيه بتناول مجمل المواضيع الأساسية المدرجة

في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، يبدو لنا، إضافة إلى ذلك، نهجاً مفيداً قادراً على معالجة العوامل التي تسهم منذ أمد بعيد في جمود المؤتمر.

خلاصة القول إنه يبدو لنا من الأساسي في هذه المرحلة التقدم بسرعة إذا كان المؤتمر يريد ألا يدم سنة إضافية الجمود الذي يؤثر فيه منذ زمن بعيد. ويبدو لنا أن المسارعة إلى اعتماد برنامج عمل يتعلق بالمسائل الموضوعية الرئيسية الأربع المدرجة في جدول الأعمال، مع الاستمرار في نفس الوقت في دراسة مقترح الاتحاد الروسي والاحتفاظ بإمكانية اعتماد ولاية تفاوضية خلال السنة، هي النهج الأكثر واقعية في الوضع الحالي، إذا ما تكلل تبادل الآراء بشأنها بالنجاح. ومن شأن ذلك أيضاً أن يلبي الدعوة التي وجهها كثير من الوفود والتي ترمي إلى جمع مختلف المقترحات التي قُدمت إلينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير سويسرا على بيانه. المتكلم التالي هو ممثل الاتحاد الروسي. الكلمة لكم، سيدي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بودي بادئ ذي بدء أن أتقدم بالتعازي إلى الشعب التركي على إثر الهجوم الإرهابي المروع في العاصمة التركية أنقرة. ونحن نتوجه بتعازينا إلى أقارب وأفراد عائلات أولئك الذين لقوا مصرعهم في الهجوم ونعبر للأقارب والعائلات عن كامل تعاطفنا.

وبالعودة إلى عمل مؤتمر نزع السلاح، نعرب عن امتناننا للرئاسة النرويجية لقيامها بتنظيم مشاورات غير رسمية، في مجموعات كبيرة وأخرى صغيرة، أُجريت في جو من الانفتاح والشفافية. ونحن نرى أن هذه المشاورات تميزت بنهج بناء وجهود صادقة لإيجاد سبيل للخروج من الوضع الصعب الذي يجد المؤتمر نفسه فيه. وللأسف، لسبب أو لآخر، لم تتمكن الوفود كافة من المشاركة في المشاورات ولكن يحدونا الأمل أنها سيكون لها ذلك في المستقبل القريب.

ونحن ممتنون للوفود لثنائها على مبادرتنا ونقدر تعقد وجسامته التحديات التي تطرحها مبادرة الاتحاد الروسي المقدمة إلى مؤتمر نزع السلاح بهدف صياغة اتفاقية دولية لقمع أفعال الإرهاب الكيميائي. وبهذا الخصوص، بودنا أن نبدي عدداً من التعليقات التي من شأنها أن تتيح للوفود فهماً أفضل لأساس مقترحاتنا.

أولاً، وفيما يتعلق بوجاهة المبادرة من حيث توقيتها، فإن مشكلة الإرهاب الكيميائي وجاهة استثنائية من حيث التوقيت نظراً لاستخدام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الشرق الأوسط، المتكرر، ليس فقط للمواد الكيميائية الصناعية السامة وإنما أيضاً لعوامل الحرب الكيميائية الشاملة. وأود، في هذا السياق، أن أوجه نظر الحضور إلى هذه المسألة. لقد أفيد بأن الإرهابيين بإمكانهم الوصول إلى منشآت وهياكل أساسية يمكن أن تُستخدم لصنع الأسلحة الكيميائية. ومثل هذه الأنشطة أصبحت أكثر انتشاراً وشيوعاً، كما أصبحت متوطنة وعبر وطنية في طابعها. وقد أصبح الإرهاب الكيميائي بالفعل واقعاً ملموساً يقتضي منا العمل بشكل حاسم واستراتيجي على أساس قواعد دولية محددة بوضوح وشاملة.

ثانياً، وفيما يتعلق بالأساس القانوني للمبادرة، ليست هناك أية أدلة مقنعة تفيد بوجود قواعد في القانون العرفي الدولي تحظر صراحة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات

فاعلة من غير الدول، وبشكل خاص قواعد تنص على أن مثل هذه الأفعال تشكل جريمة دولية.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية تنص على عدد محدود جداً من الظروف التي يمكن فيها مقاضاة شخص ما جنائياً للقيام بأنشطة تحظرها الاتفاقية. ونظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا يلبى كلياً المتطلبات والمعايير الحالية في قمع الإرهاب.

والقانون الإنساني الدولي، بحكم طبيعته، لا ينطبق إلاً على حالات النزاعات المسلحة ويتضمن شروطاً محددة فيما يتصل بالجهات الفاعلة من غير الدول التي يمكن توسيع نطاق القواعد لتشملها. وهذا يستبعد تطبيق القانون الإنساني الدولي على فئات واسعة من الأنشطة الإرهابية.

ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي ينص على أن استخدام الغازات السامة الخانقة أو غيرها من الغازات وجميع السوائل أو المواد أو الأجهزة المماثلة يعتبر جريمة عسكرية، لم تصادق عليه حتى الآن قرابة ٧٠ دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والقواعد التي يتضمنها لا يمكن اعتبارها عالمية. وبالإضافة إلى ذلك فهي لا تنطبق إلاً على حالات النزاعات الدولية المسلحة. وتعديلات نظام روما الأساسي المتعلقة بجريمة العدوان (تعديلات كامبالا) والتي وسعت نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليشمل النزاعات الداخلية، لم تصادق عليها سوى ٣٠ دولة إجمالاً لكن، حتى بالنسبة لتلك البلدان، فإن نظام روما الأساسي لا ينطبق على حالات الاضطرابات والتوترات الداخلية التي لا تشكل نزاعاً مسلحاً.

وبطبيعة الحال فإن صكاً عالمياً رئيسياً في مجال عدم انتشار الأسلحة الكيميائية يتمثل في قرار مجلس أمن الأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي حين أنه يعالج الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية وسبل تسليمها، إلاً أنه يركز مع ذلك على اعتماد تدابير لمنع وقوع الأسلحة الكيميائية أو العناصر المكونة لها بين أيدي الإرهابيين. وبالإضافة إلى ذلك فإن القرار لا يشمل الوضع الراهن الذي يحاول فيه الإرهابيون الوصول إلى مثل هذه الأسلحة وما اتصل بها من منشآت إنتاج في الأقاليم الخاضعة لسيطرتهم. وعلى ما يبدو فإن اتفاقية جديدة يمكن أن تتدارك هذه المشاكل الخطيرة.

ويتمثل صك آخر يتعلق بالأسلحة الكيميائية في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، الصادرة في ١٥ كانون الأول/١٩٩٧، ولكن هذا الصك محدود في نطاقه. أولاً فإنه يعالج مسألة استخدام الأجهزة الفتاكة؛ ثانياً ينص على أماكن استخدام محددة؛ ثالثاً يعالج نية التسبب في الموت أو الإصابة الجسدية الجسيمة أو التدمير الواسع النطاق للمرافق والمنشآت المحددة في الاتفاقية.

وإعمال اتفاقيةنا المقترحة لن يخضع لمثل هذه القيود. ويمكن أيضاً وضع قواعد خاصة أخرى، مثلاً قواعد تتعلق بالتعامل مع الأسلحة الكيميائية المصادرة من الإرهابيين.

وتعديل اتفاقية الأسلحة الكيميائية لمعالجة هذه المشكلة ليس الحل الأمثل، ولا سيما في ضوء الآلية المعقدة التي تعتمد بموجبها التعديلات على الاتفاقية. وعلى وجه التحديد، وعملاً بالمادة ١٥ من الاتفاقية، يحتاج الأمر إلى تأييد ٦٤ دولة طرفاً لمجرد الدعوة إلى عقد مؤتمر

تعديل. واعتماد التعديلات يتطلب موافقة ٩٧ مشاركاً وعدم إلقاء أي دولة طرف بصوت سلمي. ويتطلب دخول التعديلات حيز النفاذ إقرارها أو المصادقة عليها من جانب جميع الدول التي تدلي بصوت إيجابي. ومراعاة لذلك، وحرصاً على صيانة سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، نرى أنه من الأساسي الاستجابة للتحدي من خلال صك منفصل ملزم قانوناً.

ويمكن أن تتضمن اتفاقية جديدة بشأن الإرهاب الكيميائي جميع التطورات المكرسة في الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي تمت الموافقة عليها على مدى الأعوام العشرة الماضية. وبشكل خاص، يجب أن تتضمن حكماً يجرّم الأفعال التي تندرج ضمن نطاقها، وكذلك تعريفاً لاختصاصها القضائي، وتوفّر استجابة قانونية ملائمة، وتضمن تنفيذ مبدأ الالتزام بالتسليم أو المحاكمة، وما إلى ذلك.

ثالثاً، وفيما يتعلق بالأساس المنطقي لمؤتمر نزع السلاح بوصفه محفل التفاوض في الاتفاقية، لا يمكننا أن ننكر أن هناك مجموعة كاملة واسعة من المحافل الدولية التي يمكن أن تطمح إلى وضع اتفاقية بشأن قمع أفعال الإرهاب الكيميائية. وسبب تفضيلنا للمؤتمر هو أن جدول أعماله قد شمل أصلاً ليس فقط المسائل المتعلقة بنزع السلاح نفسه وإنما أيضاً جوانب عديدة أخرى لها صلة بصيانة الأمن الدولي بشكل عام. فعلى سبيل المثال فإن جدول أعمال المؤتمر الأول، الوارد في الوثيقة CD/12، الذي اعتمده لجنة نزع السلاح في ربيع عام ١٩٧٩، نص على إجراء مناقشات بشأن نزع السلاح النووي والكيميائي فضلاً عن تدابير لمراقبة الأسلحة الأخرى، بما في ذلك تدابير لبناء الثقة وأساليب تحقق فعالة لرصد الامتثال للالتزامات نزع السلاح. وظلت هذه الوثيقة بدون تعديل حتى إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهكذا فإن لهذا المحفل، وفقاً لولاية المؤتمر الأصلية، سلطة معالجة مجموعة واسعة من مسائل الحد من الأسلحة وعدم الانتشار الحديثة. وفي المرحلة الراهنة، لا يمكن النظر إلى مثل هذه المسائل بشكل معمق بدون مراعاة مشكلة كيفية مكافحة الإرهاب الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتفاقية الأسلحة الكيميائية إنما وُضعت في مؤتمر نزع السلاح. وفي الوضع الراهن قد يكون من الوجيه سد بعض الثغرات المتعلقة بالإرهاب في المؤتمر أيضاً.

مقترحنا يضم ويشمل مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. ومشكلة قمع الإرهاب الكيميائي لها بدون أي شك بُعدٌ يتعلق بنزع السلاح فضلاً عن بُعدٍ يتعلق بعدم الانتشار. فإذا ما حصلت الجماعات الإرهابية على قاعدة إنتاج وهيكل أساسية ومواد كيميائية لإنتاج الأسلحة الكيميائية فإن المسألة مسألة وقت فقط قبل أن تقوم بصنعها وتوزيعها واستخدامها. ونظراً للطابع الوطني للإرهاب وتهديده المتزايد، فإن أهداف ونطاق الهجمات الإرهابية التي تنطوي على استخدام للأسلحة الكيميائية لن تتبع في جميع الأحوال الأنماط الراسخة وإنما يمكن أن تصبح أكثر انتشاراً وهمجية، مرفوقة بأفعال استفزازية وتدابير عقابية ضد غير المرغوب فيهم والمنشقين. وبالإضافة إلى ذلك فإن توسيع نطاق وصول الجهات الفاعلة من غير الدول إلى مكونات الأسلحة الكيميائية يضعف نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرها من الصكوك التي لها صلة بنزع السلاح الكيميائي.

وهناك نقطة هامة أخرى هي أن اقتراحنا صياغة اتفاقية لقمع أفعال الإرهاب الكيميائي يمكن أن يبعث الروح في المؤتمر نفسه، ذلك أن الدول الأطراف لم تستطع، لمدة قرابة ٢٠ عاماً، التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل للمفاوضات. والمفاوضات بشأن مثل

هذه الاتفاقية سوف تصبح، في رأينا، موضوعاً يمكن التوصل بشأنه إلى حل وسط سوف يجمعنا وسيقاعدنا على إخراج المؤتمر من مأزقه.

ويدعو الاتحاد الروسي الدول الأعضاء في المؤتمر إلى النظر بعناية في المبادرة ودعمها بنشاط. ونحن مستعدون للعمل بشكل مكثف مع الوفود بشأن عناصر النص المقبل.

سيدي الرئيس، زملائي الأفاضل، هذه الوثيقة وثيقة أعدها زملاؤنا في موسكو. وما أن نكون قد سجلناها كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر نوي توزيعها على الأعضاء دون إبطاء، ويحدوني الأمل أن تتضمن الوثيقة ردوداً على معظم أسئلتنا، إن لم يكن عليها جميعها. وللمضي قدماً، الوفد الروسي مستعد لاستكشاف أفضل طريقة لإطلاق المفاوضات بشأن هذا المشروع. وبهذا الخصوص، بودي أن أشير إلى أن الاتحاد الروسي كان قد اختار، منذ البداية، عرض الوثائق التي يستند إليها مقترحه. ودعونا نقارن مقترحنا بالمقترحات الأخرى المقدمة لبرنامج العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو زملاءنا الذين تقدموا بمقترحات أيضاً من أجل مبادرة تتعلق ببرنامج العمل إلى عرض الوثائق التي تستند إليها مقترحاتهم. وهذه المسألة في رأينا مسألة تستحق التفكير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. المتكلم التالي على القائمة هو ممثل إيطاليا. تفضلوا سعادة السفير.

السيد ماتى (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على مساعيكم للتوصل إلى وسيلة متفق عليها للمضي قدماً في دورة مؤتمر نزع السلاح لهذه السنة، وأؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي المستمر. وعلى وجه الخصوص، نقدر جهودكم لإجراء مشاورات واسعة النطاق، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، قصد تيسير تحقيق توافق الآراء.

وفي أواخر الأسبوع الماضي، أبلغنا المنسق الحالي لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى - الوفد الإسرائيلي، الذي نشكره جزيل الشكر على فعاليته في الاضطلاع بهذه الولاية - بأنكم عقدتم مشاورات مصغرة غير رسمية متعددة الأطراف، نفهم منها أنها لم تؤد إلى أي تقدم.

فيما يتعلق بهذا الاجتماع المصغر، سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أبدي ملحوظة إجرائية. لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن كل رئيس للمؤتمر خلال دورة ٢٠١٦ اعتمد معايير مختلفة بشأن المشاركة في الاجتماعات المصغرة، وهي معايير ليست واضحة دائماً، على الأقل من وجهة نظرنا. ولست أرغب، بطبيعة الحال، في مساءلة صلاحيات الرئاسة. لكنني أتساءل، في الوقت نفسه، عما إذا كان هذا هو أفضل سبيل لتحقيق ما يلزم من شمول لهذه العملية وشفافيتها لزيادة فاعليتها. لذا، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أقترح الاستمرار في فتح الاجتماعات أو المشاورات غير الرسمية المقبلة لـ "جميع الدول المهتمة" وفقاً للممارسة الموحدة المتبعة في السنوات الماضية.

وعن الجوهر، لدينا حالياً أربعة مقترحات برنامج عمل. ونرى أن هذه إشارة قوية على عزم الدول الأعضاء على أن يستأنف المؤتمر عمله. لقد سبق لإيطاليا أن قدمت مساهمة بناءة بإعرابها عن دعمها، أولاً وقبل كل شيء، لمشروع برنامج العمل الذي عرضه وفد الولايات

المتحدة، وهو يتماشى مع أولويتنا المتمثلة في الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة تتناول المواد الانشطارية دون شروط مسبقة. ولا نزال مقتنعين اقتناعاً راسخاً بأن التوصل إلى معاهدة بشأن المواد الانشطارية يظل الخطوة المنطقية المقبلة في الطريق نحو نزع السلاح النووي.

ونرى أيضاً أن المقترحات التي طرحها وفدا المملكة المتحدة ونيجيريا جهود حقيقية للخروج من المأزق في المؤتمر. وأعرنا عن تفضيلنا لمشروع البرنامج الذي قدمته المملكة المتحدة لأننا نرى أنه يتضمن نهجاً عملياً ومرناً يسمح بعرض مختلف الأفكار والمساهمات، وأنه ينص على مشاركة أكبر للمجتمع المدني في أعمال المؤتمر.

أما الاقتراح الروسي، فنذكر أن ميزته تكمن في معالجته مشكلة خطيرة وحقيقية، مثل تهديد الإرهاب الكيميائي، تؤثر في جميع الدول وتثير قلق المجتمع الدولي ككل. ونرى أننا منفتحون لمواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع المهم بغية الاستمرار في استكشاف مختلف جوانب المقترح في إطار المؤتمر، إن تحقق توافق في الآراء، أو في إطار محافل أخرى ذات خبرة مناسبة، مثل نيويورك أو لاهاي.

ونذكر، شأننا شأن الآخرين، أهمية وإلحاح التغلب على جهود المؤتمر؛ لذا، نحن مستعدون لدعم أي حل وسط ممكن ومعقول بشأن آفاق المستقبل لتمكين المؤتمر من اعتماد برنامج عمل لدورته لعام ٢٠١٦.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا على بيانه. هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثلة تركيا. الكلمة لك، سيدتي.

السيدة كاسناكلي (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، طلبت الكلمة لأشكر الوفود والزلاء الذين أعرّبوا عن تعازيهم بعد الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع في أنقرة يوم الأحد. وعبارات التضامن هذه تعني الكثير لوفد بلدي. وتركيا ملتزمة بمكافحة الإرهاب التزاماً حازماً.

لن أخوض، في هذه المرحلة، في تفاصيل الاقتراح الذي تقدمت به روسيا بشأن برنامج العمل. فقد كنا أعرّبنا عن آرائنا في الأسبوع الماضي في الجلسة العامة. ولم نزل ندرس المشروع، وقد سبق أن قلنا أننا سننظر في مجالات العمل الأخرى التي تجري حالياً. ولا نود إعاقه عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لكننا مستعدون للاستماع إلى مزيد من الآراء في القضية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة تركيا على بيانها. وأعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة. إليكم الكلمة، سعادة السفير.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكر الوفد الروسي على التفسير الذي قدمه للتو، وهو تفسير مطول. وأعتقد أن التفسير يكتفي بتبيان عدد الصكوك التي يجب النظر فيها عند محاولة تحديد الثغرات القانونية التي قد توجد بشأن استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية والحال أن الأوساط هنا في جنيف لم تتناول أيّاً من تلك الصكوك.

ويعني هذا التعقّد وعدم الإلمام بالمسائل أن يستغرق تقييم الوفود للمقترح الروسي كثيراً من الوقت: أسابيع عدة، وربما شهوراً. ونحن نفضل ألا نرى مؤتمر نزع السلاح ساكناً في أعين

الخارج في ذلك الإبتان، ونجد بعض المزايا في الاقتراح السويسري. ولا يراد من مقترح المملكة المتحدة أن يكون حصرياً، فهو يشير بوضوح في الفقرة ٧ من المنطوق أنه يمكن إنشاء المزيد من الأفرقة العاملة إن اتفقت الدول على ولاية للتفاوض على صك قانوني محدد. ونشجع الجميع على وضع ذلك في الاعتبار ونحن نمضي قدماً، وسمحوا لي بأن أشكركم مجدداً على ما بذلتموه من جهود على مدى الأسابيع القليلة المنصرمة للمضي بنا قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير المملكة المتحدة على بيانه. لا أرى أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة.

قبل الختام، أرى أن سفير جمهورية كوريا، كيم يونغ - مو، يود تناول الكلمة إليكم الكلمة سعادة السفير.

السيد كيم يونغ - مو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أتناول الكلمة لأودع زملائي في مؤتمر نزع السلاح. فبناء على تعليمات حكومة بلدي، سأقتلد منصب نائب الممثل الدائم للشؤون الاقتصادية، الذي يركز أساساً على قضايا منظمة التجارة العالمية. وخلفي، سعادة السفير كيم إنشول، الذي سيحل محلي ابتداء من الأسبوع المقبل، هو المدير العام السابق للشؤون القانونية الدولية؛ ومن ثم فهو يملك الخبرة اللازمة في ميدان القانون الدولي. وأعتقد أنه يستطيع أن يساهم في المؤتمر بتقديم منظور قانوني قيم.

إننا نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح دوراً هاماً في تعزيز الأمن الدولي عن طريق أداء ولايته. ونأمل أن نتوصل إلى اتفاق على برنامج عمل ونشرع في مفاوضات موضوعية في أقرب وقت ممكن. وأود في هذا الصدد أن أشكر الرئيس والسفراء الآخرين على عملهم الدؤوب من أجل إيجاد أرضية مشتركة لتنشيط المؤتمر. وكوريا، بوصفها آخر رئيس دورة المؤتمر لهذا العام، ستبذل أيضاً قصارى جهدها للمضي بهذه المفاوضات إلى الأمام بحيث يكون لدينا شيء ذو بال نذكره في تقريرنا السنوي.

وقد كان من دواعي الشرف والامتياز لي أن أمثل بلدي في مؤتمر نزع السلاح، وإن كانت المدة قصيرة جداً. إنني أعاد وأنا أحتفظ بذكرات حميدة كثيرة عن المؤتمر في جنيف وعن اللجنة الأولى في نيويورك. وقبل كل شيء، أنا شديد الامتنان لأنني نعتت بفرصة لقاء زملاء ممتازين هنا في هذه القاعة والعمل معهم. وبما أنني أعاد المؤتمر لا جنيف، فأنا على يقين من أنني سأراكم في احتفالات دبلوماسية أو مناسبات أخرى. وسأطلع إلى الاستماع إلى معلومات مستكملة عن أعمال المؤتمر، ولا سيما بعض الأخبار السارة عن التقدم في برنامج العمل.

أخيراً، أود، سيدي الرئيس، أن أشكر جميع الزملاء هنا، والأمانة، والمترجمين الفوريين، وأتمنى لهم كل التوفيق في مساعيهم المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير كيم على بيانه وعلى جميع إسهاماته في أعمال المؤتمر، خاصة بصفته عضواً في مجموعة الرؤساء الستة لهذه الدورة. وأتمنى له، باسم جميع أعضاء المؤتمر، كل التوفيق في عمله ومسؤولياته مستقبلاً.

والمتحدث التالي على القائمة هو ممثل اليابان. تفضل سعادة السفير.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود فقط أن أتناول الكلمة لأودع سعادة سفير جمهورية كوريا، السيد كيم يونغ - مو. فقد أثبت سعادة السفير كيم مهنيته بسعيه إلى تجاوز الخلافات بين الدول الأعضاء في مناسبات شتى. وهذا ليس وداعاً نهائياً، إذ إنه سيواصل مهمته هنا في جنيف. أتمنى له كل التوفيق في مساعيه ومسؤولياته الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة سفير اليابان على بيانه.

وبهذا ينتهي عملنا لهذا الصباح. لقد سبق أن قلت في البداية إن الجلسة العامة القادمة ستعقد يوم الخميس المقبل، ١٧ آذار/مارس، الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة. وبذلك تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.